

Distr.: General
28 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 39 من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 11/68 وقرار مجلس الأمن 2596 (2021)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً خطياً إلى مجلس الأمن بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2022 يتضمن توصيات استراتيجية وعملية بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ضوء التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية الأخيرة.
- 2 - وعلاوة على ذلك، يعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود التي بُذلت في المجالين السياسي والإنساني ومجال حقوق الإنسان، منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 2021 (A/76/328-S/2021/759).

ثانياً - التطورات ذات الصلة

- 3 - تواجه أفغانستان أزمات متعددة: حالة طوارئ إنسانية متنامية، وانكماش اقتصادي كبير جداً، وشلل نظاميها المصرفي والمالي، وحقيقة أنه لم تشكّل بعد حكومة شاملة للجميع. ومن المتوقع أن يحتاج أكثر من 24 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2022، مقارنة بـ 18,4 مليون شخص في عام 2021. وعقب استيلاء حركة طالبان على كابول في 15 آب/أغسطس وتكك الحكومة، شكلت السلطات بحكم الأمر الواقع "مجلس وزراء لتصريف الأعمال" يضم أعضاء جميعهم من الذكور وأعلنت عن تعيينات في مختلف الهياكل الأمنية والحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وانخفض المستوى العام للنزاع انخفاضاً



كبيراً، وكذلك عدد الخسائر في صفوف المدنيين، مما سهل بشكل كبير إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من تأكيدات السلطات بحكم الأمر الواقع بشأن العفو العام عن الأعضاء السابقين في الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية، وكذلك عن أولئك الذين كانوا يعملون مع القوات العسكرية الدولية، تلقت البعثة ادعاءات ذات مصداقية بوقوع عمليات قتل واختفاء قسري وانتهاكات أخرى تؤثر على حق أولئك الأفراد في الحياة والسلامة البدنية. وبالمثل، تم تقليص الحقوق والحريات الأساسية للمرأة والفتاة الأفغانياتين تقليصاً شديداً، على الرغم من تعهدات السلطات بحكم الأمر الواقع بحماية حقوق المرأة في إطار الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الحق في التعليم. وتجاوزت الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، باستمرار مع السلطات بحكم الأمر الواقع للدعوة إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية، وتشكيل إدارة شاملة للجميع تعكس تنوع الشعب الأفغاني، واتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة خطر الإرهاب.

ألف - التطورات السياسية

4 - في أعقاب استيلاء حركة طالبان على كابول في 15 آب/أغسطس، أعلنت الحركة في 7 أيلول/سبتمبر عن تشكيل "مجلس وزراء لتصريف الأعمال" يضم أعضاء جميعهم من الذكور وتعيينات في مناصب رئيسية أخرى على الصعيدين الوطني والإقليمي. وظل هبة الله آخوندزاده زعيماً لحركة طالبان، في حين عين محمد حسن آخوند رئيساً لوزراء الإدارة بحكم الأمر الواقع وعُين عبد الغني برادر وعبد السلام حنفي نائبين لرئيس الوزراء. وعُين نائب ثالث لرئيس الوزراء، عبد الكبير محمد جان، في 4 تشرين الأول/أكتوبر. كما عُين مسؤولون كبار على المستوى دون الوطني، بمن فيهم حكام الولايات ورؤساء الشرطة ورؤساء الإدارات ورؤساء البلديات ومحافظو المقاطعات.

5 - وعلى الرغم من الدعوات الواسعة النطاق إلى زيادة الإدماج من أجل عكس التنوع الإثني والسياسي والجغرافي في أفغانستان وإدماج النساء، كان جميع حكام الولايات الـ 34، في 20 كانون الأول/ديسمبر، من الذكور ومعظمهم من البشتون، مع تمثيل محدود للجماعات الإثنية الأخرى. وقد أجريت تعديلات عديدة في المناصب دون الوطنية لمعالجة الانقسامات الداخلية، ولكن يظل جميع المعيّنين من المنتمين إلى حركة الطالبان، ومعظمهم من علماء الدين ورجال الدين، وكثير منهم مدرجون في قائمة الجزاءات عملاً بقرار مجلس الأمن 1988 (2011).

6 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، علقت السلطات بحكم الأمر الواقع العمل بدستور عام 2004، مما أدى إلى فراغ قانوني، في انتظار الاستعراض المعلن عنه لامتثال القوانين القائمة للشريعة الإسلامية. ولم يصدر سوى عدد قليل من المراسيم والمذكرات التوجيهية العامة. ففي 19 أيلول/سبتمبر، أصدرت السلطات بحكم الأمر الواقع مذكرة توجيهية تنصح فيها وسائل الإعلام بتجنب نشر قضايا مخالفة للإسلام والشريعة الإسلامية؛ وتنظم، من بين أمور أخرى، قواعد اللباس الخاصة بالصحفيات؛ وتمنع النساء من التمثيل في الأقاليم. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدر زعيم حركة طالبان مرسوماً بشأن حقوق المرأة، شمل تأييد حقها في الموافقة على الزواج وإصدار تعليمات إلى المحكمة العليا بحكم الأمر الواقع بالفصل في القضايا المتعلقة بالمرأة. ولئن رحب البعض بالمرسوم، فقد انتُقد لعدم تناوله كامل نطاق حقوق المرأة، بما في ذلك منح المرأة الحق في العمل وحق الفتيات في التعليم بعد الصف السادس، أو سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة. وفي مذكرة توجيهية عامة صدرت في 7 كانون الأول/ديسمبر، أصدر زعيم حركة طالبان تعليمات

إلى حكام الولايات بحكم الأمر الواقع بالاتصال بالأفغان الذين يحتفل أن يحاولوا الهجرة إلى الخارج ومعالجة شواغلهم. وفي مذكرة أخرى صدرت في 18 كانون الأول/ديسمبر، أكد على أهمية الوحدة والتعاون في قطاعي الأمن والخدمة العامة. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت وزارة نشر الفضيلة ومنع الرذيلة مذكرة توجيهية ذكرت فيها أنه ينبغي عدم توفير وسائل النقل العام للنساء اللاتي يسعين إلى السفر لمسافات أخرى غير القصيرة ما لم يكن مرفوقات بمحرم.

7 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، صرح المتحدث باسم حركة طالبان ونائب وزير الإعلام والثقافة بحكم الأمر الواقع ذبيح الله مجاهد بأن "الإمارة الإسلامية" ستعقد اجتماعا مع العلماء الأفغان بشأن كيفية حكم البلد، مشيرا إلى أن العلماء "سيعبرون عن آرائهم بشأن المسائل المثيرة للجدل، ومنها حقوق المرأة". وتواصل حركة طالبان استخدام العديد من الهياكل التي شكلت في ظل الحكومة السابقة. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أعلن مكتب مجلس الوزراء بحكم الأمر الواقع قرارا بالإبقاء على اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، وكذلك اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على الرغم من تعيين تغيير اسم هذه الأخيرة. وقرر مجلس الوزراء بحكم الأمر الواقع أيضا الإبقاء على أمانتي مجلسي النواب والشيوخ في الجمعية الوطنية، على الرغم من توقف الجمعية عن العمل، مع إلغاء وزارة الدولة للشؤون البرلمانية. وأعلن كذلك حل وزارة الدولة للسلام، فضلا عن الهيئات المستقلة لإدارة الانتخابات، التي سيُعاد تشكيلها إذا لزم الأمر، وفقا لما ذكره نائب المتحدث باسم السلطات بحكم الأمر الواقع. ولم يصدر أي قرار رسمي بشأن وزارة شؤون المرأة وإدارات شؤون المرأة في الولايات، التي تضم مبانيها السابقة مكاتب تابعة لوزارة نشر الفضيلة ومنع الرذيلة الآن.

8 - وفي قطاع العدالة، عُيّن وزير للعدل بحكم الأمر الواقع ورئيس قضاة ورئيس للمحكمة العليا بحكم الأمر الواقع. ويظل الإطار القانوني الواجب التطبيق غير واضح، على الرغم من تواصل استعراض لامتثال التشريعات الموجودة للشريعة الإسلامية. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أصدر زعيم حركة طالبان مرسوما بتعيين 32 مديرا ورئيسا للإدارات وقاضيا وغيرهم من المسؤولين الرئيسيين ذوي الصلة بالمحكمة العليا المشكلة بحكم الأمر الواقع. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، عُيّن نائبا عاما بحكم الأمر الواقع، التزم بتعزيز مساءلة واستقلالية مكتبه وفق الشريعة الإسلامية. ولئن تم ملء العديد من المناصب القضائية في جميع الولايات، لم يُدمج القضاة والمدعون العامون والمحامون السابقون في نظام عدالة السلطات بحكم الأمر الواقع. ولا تزال المرأة مستبعدة من العمل في قطاع العدالة.

9 - وفي قطاع الأمن، كان إنشاء وتشغيل وزارات الأمن، ولا سيما وزارة الشؤون الداخلية ووزارة الدفاع، من أولويات الإدارة بحكم الأمر الواقع. وعُيّن سراج الدين حقاني ومحمد يعقوب عمر، ابن زعيم حركة طالبان الراحل الملا عمر، وزيرين بحكم الأمر الواقع للشؤون الداخلية والدفاع على التوالي. وأعلنت السلطات بحكم الأمر الواقع أن أولويات قطاع الأمن هي التصدي لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، ومكافحة المقاومة المسلحة في محافظة بجنشير وحولها، والتصدي للإجرام، والمناوشات الحدودية، وإزالة الغابات، ومكافحة المخدرات. واستُبعدت من الخدمة النساء في صفوف الأفراد النظاميين اللواتي سبق أن خدمن في قطاع الأمن. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ مجلس الوزراء بحكم الأمر الواقع لجنة تطهير لإبعاد "الأشخاص غير المرغوب فيهم" من صفوف حركة طالبان، تستهدف أولئك الذين يمارسون سلوكا إجراميا أو الذين ينظر إليهم على أنهم لا يمثلون قيم الحركة. وأفيد بأن حوالي 700 فرد قد فُصلوا حتى الآن.

10 - وتُلفت بشكل كبير القدرات الإدارية والتقنية للسلطات بحكم الأمر الواقع لأن العديد من المسؤولين الحكوميين السابقين إما فروا من البلد أو اختبؤوا، وكذلك بسبب السياسات التقييدية للسلطات بحكم الأمر الواقع المتعلقة بالمرأة والشكوك بشأن قدرتها على دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وفي ضوء الأعمال الانتقامية المبلغ عنها، لا يرغب معظم المسؤولين السابقين في العودة إلى العمل على الرغم من تشجيع الإدارة بحكم الأمر الواقع والتأكيدات بشأن العفو. وأدى أيضا الدفع غير المنتظم للمرتبات ونقص الأموال إلى توقف تقديم الخدمات الأساسية. ولا يزال تعليم الفتيات يتقلص بشدة في معظم أنحاء البلد، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود سياسة واضحة تمنح الفتيات الحق في التعليم، ولكن أيضا بسبب قلة المدرسين، وإحجام بعض الأسر عن إرسال الفتيات إلى المدارس، والمصاعب الاقتصادية، فضلا عن عدم اتساق سياسات حركة طالبان على المستوى المحلي. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وزارة المالية أن الإيرادات التي تم تحصيلها في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر تجاوزت 27 بليون أفغاني (حوالي 300 مليون دولار)، تعترز دفع مرتبات الموظفين الحكوميين منها. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن الموظفين في 61 وحدة من أصل 63 وحدة ميزانية، بما في ذلك 23 وزارة وبعض الإدارات التنفيذية في جميع الولايات الـ 34، تلقوا المرتبات المتأخرة عن شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر؛ بيد أن تحديات ظلت قائمة في التجهيز الفعلي لمدفوعات المرتبات.

11 - والمعارضة السياسية لحركة طالبان، التي توجد إلى حد كبير خارج أفغانستان، مجزأة حاليا. ولا يزال هناك عدد قليل من الجهات الفاعلة السياسية البارزة في البلد وتتشاور معها حركة طالبان من حين لآخر.

12 - وفي 22 أيلول/سبتمبر و12 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت مجموعة العشرين اجتماعات استثنائية لوزراء الخارجية والقادة، على التوالي، من أجل مناقشة الحالة في أفغانستان. وعلى الرغم من أن معظم البلدان كانت قد أغلقت تمثيلياتها الدبلوماسية في كابول ونقلت سفاراتها إلى الدوحة منذ 15 آب/أغسطس، زاد تحاور المجتمع الدولي مع حركة طالبان تدريجيا. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، زار سيمون غاس، الممثل الخاص لرئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المعني بالمرحلة الانتقالية في أفغانستان، كابول. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، زار كابول المبعوث الخاص لألمانيا إلى أفغانستان وباكستان، جاسبر فييك، والمبعوث الخاص لهولندا إلى أفغانستان، إيميل دي بونت، فضلا عن سفير ألمانيا المعين لدى أفغانستان، ماركوس بوتزيل. وفي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى وفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى أفغانستان، توماس نيكلاسون، حوارا مع السلطات بحكم الأمر الواقع في الدوحة. وفي 29 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، التقى وفد برئاسة توماس ويست، الممثل الخاص للولايات المتحدة الأمريكية لدى أفغانستان، مع ممثلين كبار لحركة طالبان في الدوحة. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع وفد من حركة طالبان برئاسة وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع، أمير خان منقي، بممثلي 16 بلدا في الدوحة، ودعا جميع البلدان إلى "فتح فصل جديد من العلاقات الإيجابية". وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية العامة على قرار لجنة وثائق التفويض بتأجيل البت في تمثيل أفغانستان في الأمم المتحدة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، دعا وزير العدل بحكم الأمر الواقع، الشيخ عبد الحكيم شرعي، الدول الأجنبية إلى الاعتراف بالحكومة الأفغانية القائمة بحكم الأمر الواقع، زاعما أن "الإمارة الإسلامية" قد استوفت المعايير الدولية لذلك.

13 - وتداول مسؤولون كبار من الأمم المتحدة وكبار قادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بانتظام مع السلطات بحكم الأمر الواقع للدعوة إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية، وتشكيل إدارة شاملة تعكس تنوع الشعب الأفغاني، واتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة خطر الإرهاب. وتجاوزت البعثة أيضا مع المسؤولين بحكم الأمر الواقع على مستوى الولايات بشأن سلامة وأمن مباني الأمم المتحدة وأصولها وموظفيها، فضلا عن مسائل الحقوق الأساسية، ولا سيما حق الفتيات في التعليم وحق المرأة في المشاركة.

14 - وواصلت البعثة التحوار مع أصحاب المصلحة السياسيين وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، بما في ذلك الفريق العامل المشترك للمجتمع المدني وعدد من المنظمات النسائية، لقياس مدى تواصلها مع السلطات بحكم الأمر الواقع، ومواقف هذه السلطات إزاء الإدماج والمشاركة والحيز المدني. وأعرب ممثلو منظمات المجتمع المدني عن شواغلهم إزاء إغلاق المكاتب والاستيلاء على بعض أصولها. وأعربت النساء عن قلقهن إزاء تقليص مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية وحرية التنقل؛ وزيادة العنف الجنساني؛ والزواج القسري؛ وفرض قواعد اللباس؛ وتقييد حرية التعبير والتجمع وتقييد دور المرأة في إيصال المساعدات الإنسانية؛ وإغلاق دور إيواء النساء. وشددن على الحالة الاقتصادية الصعبة التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب ودعين إلى توفير التمويل. وطلبن كذلك إلى المجتمع الدولي أن يشجع حركة طالبان على دعم تعزيز الحيز المدني، بما في ذلك حماية حقوق المرأة.

باء - الأمن

15 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تغيرت الديناميات الأمنية تغيرا كبيرا عقب إعلان حركة طالبان في 6 أيلول/سبتمبر إنهاء هجومها العسكري على القوات الحكومية. وحدث انخفاض كبير في العدد الإجمالي للحوادث الأمنية المتصلة بالنزاع، وكذلك في الخسائر في صفوف المدنيين منذ ذلك الحين. ففي الفترة بين 19 آب/أغسطس و 31 كانون الأول/ديسمبر، سجلت الأمم المتحدة 985 حادثا أمنيا، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 91 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وانخفض عدد الحوادث الأمنية انخفاضا كبيرا بعد 15 آب/أغسطس، من 600 حادث إلى أقل من 100 حادث في الأسبوع. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاشتباكات المسلحة انخفضت بنسبة 98 في المائة، من 430 7 إلى 148 اشتباكا؛ وانخفض عدد الغارات الجوية بنسبة 99 في المائة، من 501 غارة إلى 3 غارات؛ وانخفض عدد تفجيرات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بنسبة 91 في المائة، من 118 تفجيرا إلى 101 تفجير. وانخفضت عمليات الاغتيال بنسبة 51 في المائة، من 424 عملية إلى 207 عمليات. وحدثت زيادة في أنواع أخرى من الحوادث الأمنية مثل الجريمة وسط تدهور سريع للحالة الاقتصادية والإنسانية. وشكلت المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية والغربية 75 في المائة من جميع الحوادث المسجلة، حيث كانت نانكهار وكابول وكنر وقندهار الولايات الأكثر تضررا من النزاع. وعلى الرغم من انخفاض مستوى العنف، واجهت السلطات بحكم الأمر الواقع عدة تحديات، بما في ذلك زيادة في الهجمات ضد أعضائها. ويعزى بعضها إلى جبهة المقاومة الوطنية التي تضم بعض الشخصيات من الحكومة والمعارضة السابقتين. وتتشط هاتان الجماعتان أساسا في ولاية بنجشير ومقاطعة أنداراب في ولاية بغلان، ولكنهما لم تحققا تقدما ميدانيا كبيرا. وتوثق الاشتباكات المسلحة بانتظام، إلى جانب التشريد القسري وانقطاع الاتصالات. وأدت التوترات داخل حركة طالبان لأسباب إثنية والتنافس على المناصب أيضا إلى وقوع أعمال عنف، مثل الصدام المسلح الذي وقع في 4 تشرين الثاني/نوفمبر بين قوات طالبان في مدينة باميان.

16 - وبذلت السلطات بحكم الأمر الواقع جهودا لتعزيز سيطرتها على المناطق الحدودية وسط مخاوف البلدان المجاورة من أن الجماعات المتطرفة قد تشن من التراب الأفغاني هجمات على أراضيها. وأبلغ عن وقوع توترات وحوادث أمنية في المناطق الحدودية لأفغانستان مع إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان، بما في ذلك حوادث وقعت بين حركة طالبان وقوات الحدود الإيرانية في 21 آب/أغسطس و 1 تشرين الثاني/نوفمبر، وتدافع أدى إلى وفيات عند المعبر الحدودي بين أفغانستان وباكستان في سبين بولدك في 31 تشرين الأول/أكتوبر. وتصاعدت حدة التوترات بين طاجيكستان والسلطات بحكم الأمر الواقع مع نشر قوات تابعة لحركة طالبان وقوات تابعة لطاجيكستان وورود تقارير عن وجود خلايا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان وشخصيات معارضة أفغانية مرتبطة بجهة المقاومة الوطنية في شمال أفغانستان.

17 - وزادت الهجمات التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان مسؤوليته عنها أو نسبت إليه، وتوسعت إلى ما هو أبعد من مناطق تركيز الحركة في السابق في كابول وشرق أفغانستان. وفي الفترة بين 19 آب/أغسطس و 31 كانون الأول/ديسمبر، سجلت الأمم المتحدة 152 هجمة شنتها الجماعة في 16 ولاية، مقارنة بـ 20 هجمة في خمس ولايات خلال الفترة نفسها من عام 2020. وبالإضافة إلى السلطات بحكم الأمر الواقع، استهدفت الجماعة أيضا المدنيين، وخاصة الأقليات الشيعية، في المناطق الحضرية. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان مسؤوليته عن الهجمات الانتحارية التي شنت على مسجد سني في كابول في 3 تشرين الأول/أكتوبر و على مسجدين شيعيين في مدينتي قندوز وقندهار يومي 8 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى هجمة على مستشفى عسكري في كابول في 2 تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال لم يتم الإعلان عن المسؤولية عن هجمتين وقعتا في 10 كانون الأول/ديسمبر في غرب كابول استهدفتا أحد الأحياء ذا أغلبية من الشيعة/الهازرة. وتدعي السلطات بحكم الأمر الواقع أنها أعطت الأولوية للعمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان وتبلغ عن عمليات استسلام منتسبين إليه.

18 - وفي الفترة بين 19 آب/أغسطس و 31 كانون الأول/ديسمبر، وثقت الأمم المتحدة 196 حادثا أثر مباشرة على الأمم المتحدة، ولا سيما موظفوها، بما في ذلك 111 حالة تهريب، و 39 حادثا متصلا بالجريمة، وعشرة اعتقالات، و 30 حادثا أثر على مجتمعات الأمم المتحدة ومكاتبها وممتلكاتها. ويمثل المجموع زيادة كبيرة مقارنة بالحوادث المسجلة خلال الفترة نفسها من عام 2020، وعددها 34 حادثا. وفي الوقت نفسه، واصلت وكالات الأمم المتحدة عملياتها في جميع أنحاء البلد، حيث يجري تقييم جميع الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية وتطهيرها من أجل استخدامها.

جيم - التعاون الإقليمي

19 - واصلت بلدان المنطقة الدعوة إلى تشكيل حكومة لأفغانستان تكون شاملة للجميع؛ وتقديم المساعدة الإنسانية؛ وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأقليات؛ ومكافحة تجارة المخدرات والإرهاب، ومعالجة الحالة المطولة للاجئين الأفغان. وعقدت ستة بلدان مجاورة لأفغانستان اجتماعا افتراضيا لممثليها الخاصين في 5 أيلول/سبتمبر، تلاه اجتماع لوزراء الخارجية في 9 أيلول/سبتمبر، ترأستهما باكستان، وحث المشاركون فيهما حركة طالبان على تشكيل حكومة شاملة للجميع وضمان عدم حصول الجماعات الإرهابية الدولية على موطئ قدم في البلد. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، أكد وزراء خارجية البلدان الستة ووزير

خارجية الاتحاد الروسي، الذين عقدوا اجتماعا في شكل مختلط، افتراضيا وفي طهران، من جديد قلقهم إزاء الحالة في أفغانستان، ودعوا إلى وضع هيكل سياسي واسع النطاق.

20 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، زار نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، أفغانستان لمناقشة سبل تعزيز السلام في أفغانستان وتشغيل مطار كابول مع المسؤولين بحكم الأمر الواقع. وأشار إلى أهمية الجهود المتضافرة لمكافحة المنظمات الإرهابية التي تهدد استقرار أفغانستان وحث السلطات على إشراك جميع الأطراف الأفغانية في المصالحة الوطنية.

21 - وفي 16 و 17 أيلول/سبتمبر، اجتمع رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في طاجيكستان. واتفقوا على ضرورة زيادة المساعدة الإنسانية ومواصلة الحوار مع السلطات بحكم الأمر الواقع.

22 - واجتمع المبعوث الخاص للصين والممثلان الخاصان للاتحاد الروسي وباكستان مع رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع، المنتمي إلى حركة طالبان، في كابول في 21 أيلول/سبتمبر. واجتمعوا أيضا مع الرئيس السابق لأفغانستان، حميد كرزاي، والرئيس التنفيذي السابق لأفغانستان عبد الله عبد الله، الذي أشار إلى أن المناقشات شملت التطورات الحالية في البلد والحاجة إلى السلام والاستقرار، وحقوق المرأة، والتعليم الشامل، وحكومة شاملة للجميع، فضلا عن التعاون الإقليمي.

23 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، زار وزير خارجية أوزبكستان، عبد العزيز كاميلوف، كابول لمناقشة مسألة المساعدة الإنسانية ومشاريع الطاقة والنقل مع المسؤولين بحكم الأمر الواقع. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، زار وفد من حركة طالبان تيرميز، أوزبكستان، لمناقشة العلاقات الاقتصادية، وربط شبكات الكهرباء والسكك الحديدية، وغير ذلك من المسائل الثنائية. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، زار الممثل الخاص لرئيس أوزبكستان لدى أفغانستان ومسؤولون من وزارة النقل والطيران في أوزبكستان مزار شريف لمناقشة المشاريع الثنائية، بما في ذلك إعادة تأهيل المطارات.

24 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، قال وزير خارجية تركيا مولود تشاوشوغلو إن تشكيل حكومة شاملة للجميع وحقوق المرأة والفتاة، قد نوقشت في اجتماع مع وفد من حركة طالبان برئاسة وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع. وشدد السيد تشاوشوغلو على ضرورة الإفراج عن أصول أفغانستان المالية المجمدة لتجنب الانهيار الاقتصادي للبلد، وطلب إلى البلدان المعنية إبداء مرونة في هذا الصدد.

25 - وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، زار وفد من كازاخستان برئاسة الممثل الخاص للتعاون الدولي، إرزهان كازيخانوف، كابول لمناقشة مسألة المساعدة الإنسانية واستئناف العلاقات التجارية والاقتصادية مع أفغانستان. وترأس وزير التجارة والتكامل الكازاخستاني وفدا إلى كابول في 25 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة العلاقات التجارية الثنائية.

26 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثلون الخاصون للاتحاد الروسي، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتركمانستان، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند، فضلا عن وفد برئاسة النائب الثاني لرئيس وزراء أفغانستان بحكم الأمر الواقع السيد حنفي، في موسكو لإجراء مشاورات بشأن أفغانستان. واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية للشعب الأفغاني.

27 - وزار وزير خارجية باكستان مخدوم شاه محمود حسين قريشي كابول في 21 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة إدارة المعابر الحدودية، وتقديم المساعدة الإنسانية، ومكافحة الإرهاب مع المسؤولين بحكم الأمر الواقع. وقام وفد برئاسة وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع بدوره بزيارة إلى باكستان في الفترة من 10 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، تمت في إسلام آباد استضافة اجتماع للمجموعة الثلاثية الموسعة، التي تضم الاتحاد الروسي، وباكستان، والصين، والولايات المتحدة لمناقشة الحالة في أفغانستان.

28 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وفد من حركة طالبان مع وزير خارجية الصين وانغ يي في الدوحة. وذكر متحدث باسم حركة طالبان أن الجانبين ناقشا الحالة السياسية والاقتصادية في أفغانستان واتفقا على إنشاء ثلاث لجان مشتركة.

29 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، زار وزير خارجية تركمانستان، رشيد ميريدوف، كابول. وناقش مشاريع تشمل خط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند مع مسؤولين بحكم الأمر الواقع.

30 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت الهند الحوار الأمني الإقليمي الثالث بشأن أفغانستان في نيودلهي، مع مستشارين للأمن القومي من بلدان مجاورة لأفغانستان وبلدان من منطقة أفغانستان. وفي إعلان دلهي، كرر المشاركون دعمهم لأفغانستان سلمية وأمنة ومستقرة مع التأكيد على احترام سيادتها.

31 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، عقدت منظمة التعاون الاسلامي اجتماعها "الاستثنائي" السابع عشر لوزراء خارجية الدول الأعضاء في باكستان، الذي ركز على الحالة الإنسانية في أفغانستان. وحضر الاجتماع وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع. وأعلنت المنظمة عن إنشاء صندوق استئماني للأعمال الإنسانية من أجل أفغانستان تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية وعينت طارق علي بخيت مبعوثا خاصا لها لأفغانستان.

ثالثا - حقوق الإنسان

32 - على الرغم من الإعلانات عن صدور عفو عام عن الأعضاء السابقين في الحكومة وقوات الأمن التابعة لها وأولئك الذين عملوا مع القوات العسكرية الدولية، ظلت البيعة تتلقى ادعاءات ذات مصداقية بوقوع عمليات قتل واختفاء قسري وانتهاكات أخرى ضد هؤلاء الأفراد. فمنذ 15 آب/أغسطس، تلقت البيعة ادعاءات بارتكاب أكثر من 100 عملية قتل من هذا القبيل، قررت أنها ذات مصداقية، وزعم أن أكثر من ثلثها كان عمليات قتل خارج نطاق القضاء ارتكبتها السلطات بحكم الأمر الواقع أو ارتكبها منتسبون إليها. وتلقت البيعة أيضا ادعاءات ذات مصداقية بوقوع عمليات قتل خارج نطاق القضاء لما لا يقل عن 50 شخصا يشتهب في انتسابهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان.

33 - وظل المدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في وسائط الإعلام يتعرضون للاعتداء والترهيب والمضايقة والاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والقتل. إذ قُتل ثمانية من نشطاء المجتمع المدني (ثلاثة منهم على يد السلطات بحكم الأمر الواقع، وثلاثة على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، ولم يكن ممكنا نسب حالي قتل إلى أي جهة)، وتعرض عشرة لاعتقالات مؤقتة وضرب وتهديدات من قبل السلطات بحكم الأمر الواقع. وقُتل صحفيان (أحدهما على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، والآخر لم يمكن تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك)، وتعرض اثنان للجرح على أيدي مسلحين

مجهولين. ومن بين 44 حالة اعتقال مؤقتة أو ضرب أو تهديد أو تهريب وثقتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نُسبت 42 حالة إلى السلطات بحكم الأمر الواقع، فيما تعذر نسب حالتين إلى أي جهة. وأغلقت العديد من وسائل الإعلام أبوابها لأسباب مالية وبسبب القيود المفروضة على المحتوى من قبل السلطات بحكم الأمر الواقع. وفي 16 أيلول/سبتمبر، وجه 100 صحفي أفغاني نداء يلتمسون فيه الحصول على ضمانات الحماية، ولا سيما للصحفيات، والسماح لوسائل الإعلام بمواصلة عملها.

34 - ولئن أدى الانخفاض الكبير لحدة النزاع المسلح في معظم أنحاء أفغانستان بعد 15 آب/أغسطس إلى تراجع كبير في عدد الضحايا المدنيين جراء الاشتباكات البرية والغارات الجوية، فقد واصلت البعثة توثيق الخسائر في صفوف المدنيين من جراء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي الفترة من 15 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وثقت البعثة سقوط أكثر من 1 050 ضحية مدنية، بمن فيهم أكثر من 350 مدنيا قتلوا. وتسببت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الانتحارية وغير الانتحارية، وكلها تقريبا منسوبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، في سقوط أكثر من 850 ضحية مدنية، من بينهم ما يقرب من 300 وفاة، وكانت أساسا هجمات طائفية استهدفت المدنيين. وتسببت المتفجرات من مخلفات الحرب في سقوط ما يقرب من 100 ضحية مدنية، معظمهم من الأطفال؛ وأسفرت عمليات القتل المستهدفة المتصلة بالنزاع المسلح المستمر عن سقوط أكثر من 50 ضحية في صفوف المدنيين؛ وأسفرت الاشتباكات البرية بين السلطات بحكم الأمر الواقع وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان أو جماعات المقاومة عن سقوط ما يقرب من 20 ضحية بين المدنيين؛ وأسفرت غارة جوية واحدة شنتها الولايات المتحدة في 29 آب/أغسطس، واستهدفت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، عن وفاة عشرة مدنيين.

35 - وصادرت وزارة العدل السلطة من نقابة المحامين المستقلة في أفغانستان لإصدار التراخيص للمحامين وعينت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر نقيباً مؤقتاً. ونقلت الوزارة إلى البعثة أن المحامين الذين ترخص لهم الوزارة سيعملون بشكل مستقل ودون عوائق، وأنه سيسمح للمحاميات بالعمل وفقاً للمتطلبات اللازمة.

36 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس وزراء أفغانستان بحكم الأمر الواقع تعليمات إلى السلطات بحكم الأمر الواقع باحترام وحماية حقوق المحتجزين بموجب الشريعة الإسلامية، بما في ذلك من خلال الحد من مدة الاحتجاز. ومع ذلك، واصلت البعثة تلقي تقارير عن عدم تقديم المحتجزين إلى المحاكم أو غيرها من آليات تسوية المنازعات.

37 - وأدى الاقتصاد المدمر إلى تفاقم آليات تكيف الأسر مع ظروف العيش، مما أثار شواغل بالغة الأهمية بشأن حماية النساء والأطفال من الاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبيع الأطفال وزواج الأطفال وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة وعمل الأطفال. ومع الإبقاء على القوة العاملة النسائية إلى حد كبير في البيوت واستمرار البطالة العامة بين النساء والرجال على حد سواء، تشير تقارير غير مؤكدة إلى أن هذا الواقع ما فتى يُسهم في زيادة في العنف المنزلي. ولا يمكن للناجيات حالياً اللجوء إلى القضاء الرسمي، نظراً للنظام القانوني والقضائي الذي لا يزال غير واضح والذي يسري في جميع أنحاء أفغانستان، وليست لهن إمكانية الاستفادة من الخدمات التي تدعم الناجيات من العنف الجنساني. ومنذ 15 آب/أغسطس، تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن صفوف قوات السلطات بحكم الأمر الواقع لا تزال تضم أطفالاً، وكذلك تقارير عن محاولة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان تجنيد الأطفال.

- 38 - وقامت السلطات بحكم الأمر الواقع بتضييق الخناق على الاحتجاجات السلمية (بما في ذلك احتجاجات النساء اللاتي يطالبن بحقهن في العمل وفي حرية التنقل والتعليم والمشاركة السياسية)، وأصدرت تعليمات في 8 أيلول/سبتمبر تحظر التجمعات غير المرخص لها. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، خفت حدة الاحتجاجات إلى حد كبير، وإن استمر بعضها، وشمل أساسا المعلمين وموظفي الصحة وغيرهم على عدم دفع المرتبات. ولجأت الجماعات النسائية بشكل متزايد إلى عقد تجمعات سلمية خلف أبواب مغلقة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل الدعوة الخاصة بها.
- 39 - وفي حين بدأت السلطات بحكم الأمر الواقع محاولات لتنظيم الملكية العقارية، استمرت المنازعات المحلية المتعلقة بحقوق الأرض والملكية في الظهور، بما في ذلك تقارير عن عمليات الإخلاء القسري، التي تتعرض لها في الغالب جماعات الأقليات، والتي يسرتها السلطات بحكم الأمر الواقع أو تسامحت معها.
- 40 - وفي بيان صدر في 18 أيلول/سبتمبر، أبلغت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان عن عجزها عن العمل منذ 15 آب/أغسطس. وجاء الإعلان في أعقاب عمليات التفتيش والاستيلاء التي استهدفت مختلف مكاتب اللجنة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مقرها في كابول.

رابعاً - تنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة

- 41 - مع استيلاء حركة طالبان على السلطة، عُلق تنفيذ أطر التعاون الإنمائي. وواصلت الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عقد مناقشات رفيعة المستوى مع الجهات المانحة في المجالين الإنساني والإنمائي لتشجيع تمويل الخدمات الأساسية بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب الأفغاني، مع الاحترام الكامل لنظم الجزاءات القائمة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2615 (2021)، الذي قال فيها إن المساعدة الإنسانية وأعمال المؤسسات المشاركة في دعم وتمويل الإغاثة الإنسانية الحيوية في أفغانستان لا تنتهك الجزاءات القائمة المفروضة من الأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة ثلاثة تراخيص عامة لتيسير استمرار تدفق المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال الدعم لأفغانستان، بالإضافة إلى الترخيصين العامين الصادرين في 24 أيلول/سبتمبر. وفي نص "الأسئلة المتكررة" الصادرة مع التراخيص، يشار إلى أن التراخيص تصدر دعماً للقرار 2615 (2021)، وتحديدًا لتيسير تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمشاركة خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان. وتحدد في الإطار الأولويات لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية والاستثمارات الاجتماعية والنظم المجتمعية.

- 42 - وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقاً استئمانيًا خاصاً لأفغانستان من أجل إدارة الأموال المقدمة من الجهات المانحة لبرامج الأمم المتحدة المشتركة التي تركز على استمرار تقديم الخدمات الأساسية وتوفير سبل العيش وتعزيز مرونة المجتمعات المحلية لمساعدة الأسر والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على التعامل مع الوضع. وفي قطاع الصحة، مُول مشروع سيهاتماندي، الذي من خلاله يتم توفير خدمات الصحة العامة من مصادر خارجية بناء على طلب المنظمات غير الحكومية، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية عن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2022. ونفذت الوكالات الثلاث مشاريع في جميع ولايات أفغانستان الـ 34، ودعمت أكثر من 300 2 مرفق صحي لـ

تظل تؤدي وظائفها. وقُدمت الخدمات الصحية لأكثر من 3,1 ملايين شخص، من بينهم 1,1 مليون طفل و782 000 امرأة، فضلا عن 2,5 مليون شخص تلقوا العلاج كمرضى خارجيين. ودعم المشروع أيضا دفع مرتبات حوالي 26 000 عامل في مجال الصحة، بمن فيهم 7 300 امرأة، فضلا عن شراء الأدوية والكواشف المختبرية وغيرها من المنتجات الصحية بقيمة 2,9 مليون دولار.

43 - وانكمش الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان بنسبة تقدر بـ 40 في المائة. وتجارة السلع والخدمات والأصول المالية محدودة للغاية؛ ولا يمكن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية بالكامل، إن كان بالإمكان دفعها أصلا؛ وما فتئت أسعار الوقود والأغذية ترتفع ارتفاعا حادا. وفي محاولة لدعم توليد الدخل للأفغان الفقراء الذين لا يحتاجون بعد إلى المساعدة الإنسانية، بدأ البرنامج الإنمائي في تطبيق نهج قائم على أساس المناطق في مبادرات التعامل مع الطوارئ الإنمائية. ويركز على إيجاد مصادر للدخل من خلال مشاريع النقد مقابل العمل، والأسواق المحلية وفرص كسب العيش مع التركيز بشكل خاص على الهياكل الأساسية الزراعية - التجارية والهياكل الأساسية للزراعة التجديدية، والخدمات الحيوية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

خامسا - المساعدة الإنسانية

44 - في عام 2021، كان ما يقرب من نصف السكان في حاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب آثار النزاع والجفاف وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدمت الجهات المانحة حوالي 1,5 بليون دولار استجابة للنداءين الإنسانيين لعام 2021 من أجل أفغانستان. وشمل ذلك 762 مليون دولار، أو 126 في المائة، من مبلغ الـ 606 ملايين دولار المطلوب للنداء العاجل، و 730 مليون دولار، أو 84 في المائة، من المبلغ المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية وهو 869 مليون دولار. وبحلول نهاية عام 2021، كان الشركاء في مجال العمل الإنساني قدموا إلى ما يقرب من 18 مليون شخص مساعدات منقذة للحياة وشاملة لعدة قطاعات في 384 من أصل 401 مقاطعة. ومنذ أيلول/سبتمبر، قدم الشركاء في مجال العمل الإنساني أغذية إلى ما لا يقل عن 8,9 ملايين شخص؛ وقدموا التوعية المجتمعية إلى 143 921 طفلا؛ وقدموا مستلزمات منزلية إلى 162 229 شخصا؛ وقدموا الرعاية الصحية لـ 1 385 999 شخصا؛ ووفروا العلاج لسوء التغذية الحاد لحوالي 238 223 طفلا دون سن الخامسة وقدموا المساعدة في مجال الحماية الفردية لـ 48 886 شخصا؛ وقدموا المساعدة في مجال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى 507 728 شخصا. وعلاوة على ذلك، ضمنت الجهات الفاعلة في مجال الصحة استمرارية تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية في أكثر من 2 300 مرفق صحي بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022. ولا تزال التوقعات لعام 2022 قاتمة، حيث يتوقع أن يكون 24,4 مليون شخص (59 في المائة من السكان) في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، مقارنة بـ 18,4 مليون شخص في عام 2021، مع متطلبات تمويل للأنشطة الإنسانية قدرها 4,5 بلايين دولار.

45 - وتشهد أفغانستان واحدة من أسوأ أزمات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على مستوى العالم. ويواجه البلد جفافا ثانيا خلال أربع سنوات والأسوأ من نوعه منذ 27 عاما. ومن المتوقع أن يعاني 22,8 مليون شخص من حالة من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستويي "الأزمة" و "الطوارئ" حتى آذار/مارس 2022. وسيكون حوالي تسعة ملايين شخص منهم في حالة انعدام للأمن الغذائي تصل إلى مستوى "الطوارئ" - وهذا أعلى رقم في العالم. ويواجه نصف مجموع عدد الأطفال دون سن الخامسة سوء تغذية حادا. ومنذ كانون الثاني/يناير، قدم الشركاء في مجال العمل الإنساني أكثر من 270 000 طن متري من

الأغذية و 38 مليون دولار نقدا لما يقرب من 16 مليون شخص. وقدم الشركاء في مجال العمل الإنساني أيضا مساعدات إنسانية طارئة في مجال زراعة القمح إلى مليون شخص في الفترة بين تموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر. ووفر الشركاء مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي وخيارات النظافة الصحية لحوالي أربعة ملايين شخص.

46 - وحتى 22 كانون الأول/ديسمبر، تأكدت إصابة 157 820 شخصا بفيروس كوفيد-19، في حين توفي حوالي 7 337 شخصا منذ بداية الجائحة. ومن المحتمل أن الرقمين يعكسان نقصا في الإبلاغ، إذ لم يتم إجراء سوى 813 313 اختبارا في جميع أنحاء البلد. وقد زيد في قدرة إجراء الاختبارات لتصل إلى 9 500 اختبار في اليوم؛ ومع ذلك، لا تزال القدرة على العلاج محدودة. وحتى 22 كانون الأول/ديسمبر أيضا، تم تلقيح أكثر من 4,54 ملايين شخص جزئيا، وتم تلقيح ما يقرب من 3,76 ملايين شخص تلقيا كاملا. وظل معدل التلقيح أقل بشكل غير متناسب في صفوف النساء والفئات الضعيفة. وفي الفترة بين منتصف آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، كانت هناك 7 778 حالة مؤكدة سريريا للإصابة بالحصبة بين الأطفال دون سن الخامسة. وقامت الأمم المتحدة بتلقيح أكثر من مليوني طفل ضد الحصبة خلال الفترة نفسها.

47 - وانخفض عدد العوائل التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية منذ أيلول/سبتمبر، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تراجع حدة النزاع في البلد. ومع ذلك، سجل حوالي 2 050 عائقا صعبا متعلقا بالإيصال في عام 2021 - والغالبية العظمى منها قبل 15 آب/أغسطس، عندما وصل النزاع إلى ذروته الأخيرة - مقارنة بـ 1 104 عوائل في عام 2020. وفي حين لا يزال العاملون في المجال الإنساني يواجهون بعض التخللات، حيث أبلغ عن وجود ما لا يقل عن 376 قييدا على الإيصال بين 1 أيلول/سبتمبر و 17 كانون الأول/ديسمبر، انخفضت بشكل ملحوظ القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى نصف المتوسطين الشهرين السابقين في تشرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر، حيث وقع 97 و 99 حادثا على التوالي.

48 - وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 19 كانون الأول/ديسمبر، أدى النزاع إلى تشريد أكثر من 669 682 شخصا، بالإضافة إلى خمسة ملايين شخص ما زالوا مشردين منذ عام 2012. ويبلغ عدد المشردين بسبب النزاع منذ 15 آب/أغسطس 2 في المائة من الرقم الإجمالي. وانخفضت حالات الصدمات المتصلة بالنزاع بأكثر من 60 في المائة بين أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وشكل الأطفال حوالي 6 في المائة من الأشخاص الذين تعرضوا لإصابات ناجمة عن الانفجارات. وفي الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، تلقى أكثر من 90 000 شخص الرعاية الخاصة بالصدمات.

49 - وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين عبروا الحدود إلى أفغانستان رقما قياسيا هو 1 263 707، وتم ترحيل 768 197 شخصا منهم. وظل عدد اللاجئين العائدين منخفضا، حيث لم يعبر الحدود إلى أفغانستان إلا 1 304 أشخاص. وفي الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، عاد 485 621 مهاجرا أفغانيا غير حاملين للوثائق اللازمة و 72 لاجئا من جمهورية إيران الإسلامية، وعاد 20 871 أفغانيا غير حاملين للوثائق اللازمة و 12 لاجئا من باكستان، فيما عاد عشرة لاجئين من بلدان أخرى.

50 - وفي عام 2021، شهدت أفغانستان أربع حالات إصابة بفيروس شلل الأطفال البري من النوع 1 و 43 حالة إصابة بفيروس شلل الأطفال الجائل من النوع 2، المشتق من اللقاحات. ونُظمت أربع حملات تطعيم ضد شلل الأطفال على المستوى الوطني في عام 2021، استهدفت كل واحدة منها 9,9 ملايين طفل واستُخدم فيها نهج التطعيم من منزل إلى منزل ومن مسجد إلى مسجد. وخلال أحدث حملة، نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم تطعيم أكثر من 8,5 ملايين طفل، منهم 2,4 مليون تم تطعيمهم لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

51 - وبشكل المستوى العالي للغاية للتلوث بالذخائر المتفجرة، الذي يشمل المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تهديدا للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وفي الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، قام كل من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وشركائها بتطهير أكثر من مليون متر مربع من الأراضي الملوثة، وأزالوا بأمان آلاف القطع من المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وهو ما يخدم مصلحة مئات المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 108 650 شخصا، من بينهم 14 504 نساء وفتيات، تثقيفا بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة.

سادسا - مكافحة المخدرات

52 - وفقا للموجز البحثي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قدرت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان بـ 177 000 هكتار. ومثل ذلك انخفاضا بنسبة 21 في المائة عن عام 2020، ولكن قابله زيادة في غلة الأفيون للهكتار الواحد. وكان الإنتاج المقدر للأفيون في عام 2021 أكبر بنسبة 8 في المائة من الإنتاج في عام 2020، مما يشير إلى أن الإنتاج قد تجاوز 6 000 طن لعام خامس على التوالي لم يسبق له مثيل. وبلغت الإيرادات المتأتية من المواد الأفيونية في أفغانستان ما بين 1,8 و 2,7 بليون دولار في عام 2021. وتتراوح القيمة الإجمالية للمواد الأفيونية، بما في ذلك الاستهلاك المحلي والصادرات، بين 9 و 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. غير أن مبالغ أكبر بكثير تجمع على طول سلاسل الإمداد بالمخدرات غير المشروعة خارج أفغانستان. وأصبح اقتصاد المخدرات غير المشروعة أكثر تعقيدا، مع التزايد الكبير لصناعة الميثامفيتامين في أفغانستان في السنوات الأخيرة.

53 - وأدى استمرار حالة عدم اليقين منذ آب/أغسطس 2021 إلى ارتفاع أسعار الأفيون، مما زاد من حوافز الزراعة وأدى إلى القلق بشأن تزايد الاتجار بالمخدرات. وبلغ متوسط سعر الأفيون لعام 2021 ما قدره 62 دولارا للكيلوغرام الواحد، وهو رقم أعلى بنسبة 13 في المائة مقارنة بمتوسط عام 2020. وتضاعفت الأسعار في آب/أغسطس مقارنة بأيار/مايو 2021 كرد فعل فوري على الحالة السياسية المتغيرة في أفغانستان.

سابعا - الدعم المقدم للبعثة

54 - في 31 كانون الأول/ديسمبر، كانت معدلات الشغور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 15 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و 19 في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، و 7 في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و 5 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلات المعتمدة وهي 6 في المائة و 7 في المائة و 3 في المائة و 3 في المائة،

على التوالي. وبلغت نسبة الموظفين 32 في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و 45 في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، و 13 في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و 10 في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين.

55 - وبعد التخفيض الاحترازي لوجود البعثة ردا على تقدم حركة طالبان وما تلاه من رفع لحالة إعادة التوطين والإجلاء، بدأ الموظفون في العودة إلى مراكز العمل في أيلول/سبتمبر. ولا يزال عدد قليل من الموظفين يؤديون مهامهم في المكتب المنشأ مؤقتا في ألماتي، كازاخستان. وعلى أساس تقييم لحالة الإصابة بكوفيد-19 في أفغانستان، زيد في تشرين الأول/أكتوبر في نسبة الحضور في أماكن العمل، من 50 إلى 70 في المائة، رهنا بالتغيرات في الحالة الأمنية السائدة. ويركز في التخطيط الجاري للطوارئ على عدد حالات كوفيد-19 والمخاطر الأمنية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وعملياتها.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

56 - لا يزال كل من الهشاشة وعدم اليقين يطبعان الحالة في أفغانستان بعد مرور ستة أشهر عن استيلاء حركة طالبان على السلطة، حيث يتردد صدى الصدمات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية المتعددة في جميع أنحاء البلد. وظلت مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب أفغانستان، ولا سيما الواجب الإنساني، قائمة طوال عقود النزاع. ولا تزال هذه المسؤولية ملحة اليوم كما كانت دائما.

57 - وتُظهر حركة طالبان جهودا لتقديم نفسها على أنها حكومة تصريف أعمال. بيد أن الحركة لم تشكل بعد هياكل حكم تعكس التنوع الإثني والسياسي والجغرافي في البلد، وتشمل المرأة. والجهود مقيدة بسبب نقص الموارد والقدرات، فضلا عن أيديولوجية تتعارض من نواح كثيرة مع المعايير الدولية للحكومة. وتسعى الحركة أيضا إلى إدارة تجانسها الداخلي الخاص. ومع عدم قيام حركة طالبان ببناء الثقة مع الكثير من السكان الأفغان أو إقناع الأفغانيين بقدرتها على ممارسة الحكم، يواصل الكثيرون السعي إلى مغادرة بلدهم. وفي المستقبل، من الضروري بذل كل جهد ممكن للتواصل مع جميع شرائح المجتمع الأفغاني من أجل وضع عملية يمكن أن تؤدي إلى هياكل حوكمة شاملة، تعكس بشكل كامل رغبات ومصالح المجتمع الأفغاني المتنوع.

58 - وتشهد أفغانستان انكماشاً اقتصادياً كبيراً جداً. وكل النظام الاجتماعي والاقتصادي المعقد آخذ في التوقف عن الاشتغال، ويرجع ذلك جزئياً إلى أوجه القصور في الحوكمة، وتعليق تدفقات المعونة غير الإنسانية، وفرض الجزاءات.

59 - وأفضل طريقة لتعزيز الاستقرار والدعم الدولي في المستقبل هي أن تتجنب حركة طالبان العزلة التي ميزت تجربتها السابقة في السلطة. ولذلك، لا بد من إجراء حوار بناء بين السلطات بحكم الأمر الواقع، وأصحاب المصلحة الأفغان الآخرين، والمنطقة، والمجتمع الدولي، يركز على رفاه الشعب الأفغاني وحقوقه. وألاحظ بشكل إيجابي الخطوات التي اتخذت نحو إجراء هذا الحوار.

60 - ومن الأهمية بمكان أن يتناول هذا الحوار المجموعة الواسعة من القضايا المتعلقة بالحوكمة - بما في ذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية - التي سيكون لها أثر كبير على ازدهار وأمن المواطنين ومستقبل أفغانستان، بما في ذلك علاقتها بالمجتمع الدولي. واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات وتحقيق رفاه الشعب الأفغاني، بغض النظر عن الجنس أو السن أو الإثنية، وقدرته على المشاركة الكاملة

والمساوية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد، عناصر أساسية لمجتمع شامل للجميع ومستقر ومزدهر.

61 - وتبث الحالة الراهنة التي تواجهها النساء والفتيات الأفغانيات فيما يتعلق بالممارسة الكاملة لحقوقهن وحياتهن، بما في ذلك المساواة في الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، على القلق العميق. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تمتع جيل من الفتيات بفوائد التعليم وإمكانات الأدوار الكاملة والمنتجة في المجتمع الأفغاني، وفي القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال الحرة، وقطاعات أخرى. ومنعهم من الاضطلاع بهذه الأدوار ليس ظلما لهن فحسب، بل سيؤثر سلبا أيضا على تنمية البلد واستقراره. وأدعو السلطات بحكم الأمر الواقع إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان أن تكون المرأة الأفغانية قادرة على ممارسة حقوقها وحياتها ممارسة كاملة.

62 - ويتواصل ورود ادعاءات بانتهاك الحق في الحياة ضد السلطات بحكم الأمر الواقع، بما في ذلك انتهاكات العفو العام المعلن عن المسؤولين الحكوميين السابقين وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ويجب الوفاء بالالتزامات بالعفو من أجل ضمان احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

63 - وتزايدت التقارير عن القيود المفروضة على حريات الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات منذ 15 آب/أغسطس. وأحث حركة طالبان على ضمان سياسات ممثلة لحقوق الإنسان، وكذلك إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فيما يزعم من تهديدات وعنف واعتقالات تعسفية تستهدف العاملين في مجال الإعلام والمتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والسكان عموما، مع التركيز على الفئات الضعيفة.

64 - ولا يزال يبلغ عن حالات الإخلاء القسري في عدة ولايات، وتعزى فيما يبدو إلى منازعات دامت عقودا من الزمن بشأن الحقوق في الأرض والسكن والملكية، وتؤثر على المجتمعات المحلية للأقليات. وقد تشكل عمليات الإخلاء القسري انتهاكات جسيمة للحقوق في السكن اللائق؛ والغذاء؛ والمياه؛ والصحة؛ والتعليم؛ والعمل؛ والأمن الشخصي؛ وعدم التعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ وحرية التنقل. وأدعو السلطات بحكم الأمر الواقع إلى وقف ومنع عمليات الإخلاء القسري، وتقديم المساعدة للأسر التي تعرضت للإخلاء، ووضع استراتيجية لمعالجة هذه المنازعات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

65 - ويساورني قلق بالغ إزاء الحجم الهائل للشاشة في جميع أنحاء البلد. إذ يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة المنقذة للحياة. وفي الوقت نفسه، تؤدي الانقطاعات في الخدمات الأساسية والنظم المالية وأعمال الخدمة المدنية إلى تفاقم حالة إنسانية متردية أصلا. وهناك عدد هائل من السكان يبلغ 23 مليون شخص - 55 في المائة من السكان - يعانون من مستويات لانعدام الأمن الغذائي تصل إلى درجة الأزمة والطوارئ، ومن المتوقع أن يكون حوالي تسعة ملايين شخص في حالة تصل إلى مستوى "الطوارئ" - وهو أعلى رقم في العالم. ويستنفد السكان احتياطاتهم المحدودة ويضطرون إلى استخدام آليات تكيف ضارة ولا رجعة فيها للبقاء على قيد الحياة - بما في ذلك عرض أطفالهم من أجل العمل القسري، والزواج القسري، والهجرة غير النظامية المحفوفة بالمخاطر، وكذلك بيع الأراضي. ويحدث

الاضطراب الاقتصادي في جميع أنحاء البلد حيث تشهد الأسر في المناطق الحضرية اندثارا لدخلها ومخزراتها في المصارف.

66 - وبدون المشاركة المبتكرة والمرنة والبناءة للمجتمع الدولي، ستتفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان. وتختلف هذه المشاركة عن المواقف التي قد يتخذها أعضاء المجتمع الدولي تجاه السلطات بحكم الأمر الواقع. ولا تزال الأمم المتحدة في الميدان، في جميع أنحاء البلد، تعمل بقدرات أكبر من المعتاد على إيصال المساعدة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الأفغان. وخلال هذا الشتاء الصعب، ومع استخدام قدرة الأفغانيين على الصمود إلى أقصى حد، من الضروري أن يضع المجتمع الدولي احتياجات الشعب الأفغاني في المقام الأول. وأرحب بالإغفاءات الممنوحة بالفعل للأغراض الإنسانية من نظم الجزاءات وأدعو جميع المانحين إلى تقديم التزامات إضافية على وجه السرعة وإصدار تراخيص عامة تغطي المعاملات اللازمة لجميع الأنشطة الإنسانية. وإلى جانب الاحتياجات الإنسانية الفورية، فأسس الحكم القابل للاستمرار مجزأة بشكل أساسي، مما يشكل خطراً حقيقياً جداً على استقرار المنطقة الأوسع وخارجها.

67 - ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن نتكلم بصوت واحد ومن خلال رسائل مشتركة ومنسقة تعكس آراء المجتمع الدولي. ونظراً للتطلعات الأفغانية والدولية إلى مستقبل أفضل، وكذلك الحاجة إلى تجنب وقوع نوبات المنازعات العنيفة التي ابتليت بها أفغانستان لأكثر من 40 عاماً، يظل اعتماد نهج يدمج الجوانب والأولويات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية وجوانب وأولويات حقوق الإنسان في بعثة واحدة أساسياً. وأفغانستان مجتمع متعدد الإثنيات ينبغي أن يتجسد تنوعه في إدارة الشؤون العامة وتنمية البلد. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي لوجود سياسي للأمم المتحدة في المستقبل هو دعم الشعب الأفغاني.

68 - وأوصي بأن تشمل الأهداف الاستراتيجية للوجود السياسي للأمم المتحدة في المستقبل ما يلي:

(أ) العمل مع جميع الجهات الفاعلة لتعزيز الحكم والمجتمع الأفغانيين الفعاليين والمسؤولين والشاملين مع النهوض بعملية المصالحة؛

(ب) المساعدة على تعزيز احترام وحماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع الرجال والنساء الأفغان؛

(ج) دعم توفير الخدمات الأساسية للسكان الأفغان والمساهمة في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى الاعتماد على الذات والاستقرار.

69 - وأوصي بالأولويات التالية:

(أ) القيام بالتواصل وبذل المساعي السياسية الحميدة مع التركيز على الحوكمة المتجاوبة والقائمة على المشاركة، والشمولية وبناء الثقة؛

(ب) مواصلة تنسيق المساعدة الإنسانية الأساسية وتمكين تقديمها؛

(ج) تنسيق جهود المانحين الدوليين والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، بسبل منها تبادل المعلومات ودعم الجهود الرامية إلى زيادة المساءلة والشفافية والاستخدام الفعال للمعونة؛

(د) تيسير إجراء حوار منظم بشأن السياسات بين السلطات بحكم الأمر الواقع وأصحاب المصلحة الأفغان الآخرين، والمنطقة، والمجتمع الدولي عموماً؛

(هـ) تعزيز ودعم وتقديم المشورة بشأن تنفيذ أحكام الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعتبر أفغانستان دولة طرفاً فيها وملزمة بها، وكذلك بشأن رصد انتهاكات حقوق الإنسان وخرقها والإبلاغ عنها؛ والدعوة إلى توفير الخدمات العامة الأساسية والحصول عليها على قدم المساواة، وكذلك الاستفادة من المحاكمة وفق الأصول القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

(و) توفير الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل التصدي لخطر التلوث بالذخائر المتفجرة على المدنيين.

70 - وسيُراعى وجود الأمم المتحدة في المستقبل ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام، وسيُتألف هذا الوجود من ركيزتين هما: (أ) ركيزة الشؤون السياسية والحوكمة و (ب) ركيزة الشؤون الإنسانية والتنمية. وستعمل البعثة، بوصفها هيكلًا متكاملًا، تحت قيادة الممثل الخاص، على تحقيق قدر أكبر من الاتساق والكفاءة في جميع تدخلات الأمم المتحدة.

71 - وستوفر دائرة لحقوق الإنسان تابعة لمكتب الممثل الخاص تقارير محايدة وستتجاوز مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وسترصد الدائرة حالة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتبلغ عنها وتدعو إلى التعامل معها، وستقوم بالدعوة من أجل الحقوق والحريات الأساسية لجميع الرجال والنساء الأفغان؛ وحماية حقوق المرأة والفتاة؛ ومنع العنف الجنساني والقضاء عليه؛ وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ ومنع التعذيب وتعزيز حقوق المحتجزين. وعلاوة على ذلك، ستقوم برصد الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتقديم تقارير عنها للمساعدة في الجهود الرامية إلى زيادة الحد من الفقر ودعم التماسك الاجتماعي، فضلاً عن دعم حقوق الضحايا والمشاركة المدنية. وستكون الدائرة مستعدة، حيثما كان ذلك مناسباً وممكنًا، لتقديم المشورة التقنية إلى المكلفين بمهام بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

72 - وستشمل ركيزة الشؤون السياسية والحوكمة الكيانات التالية:

(أ) دائرة الشؤون السياسية: ستقوم هذه الدائرة برصد التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وتقديم تقارير عنها، وتقديم تحليل شامل، والاتصال بالسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، والجهات الفاعلة السياسية، وممثلي المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الإدماج السياسي والمشاركة الواسعة في إدارة الشؤون العامة. وستقوم الدائرة أيضاً برصد وتحليل الديناميات الأمنية في جميع أنحاء البلد. وستشمل قدرات لإجراء التحليل المتعلق بالاقتصاد السياسي، بما في ذلك بلورة فهم أفضل للاقتصاد غير المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم قدرات في مجال العدل بتحليل التطورات المتعلقة بسيادة القانون وتقديم تقارير عنها؛

(ب) دائرة شؤون الحوكمة والمجتمعات المحلية: ستشجع هذه الدائرة، بما في ذلك موظفوها في المكاتب الميدانية، هياكل الحوكمة الشاملة والقائمة على المشاركة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، فضلاً عن المشاركة الواسعة، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة. وستسدي المشورة بشأن الآليات الاستشارية الشاملة، فضلاً عن بناء الثقة وإدارة المنازعات والمصالحة، وستدعم التنسيق المحلي للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء؛

(ج) وحدة التعاون الإقليمي: ستيسر هذه الوحدة اتباع بلدان المنطقة لنهج منسقة للمساهمة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وستعمل عن كثب مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا بشأن تعزيز التعاون بين أفغانستان وبلدان وسط آسيا، وكذلك مع مكنتي الاتصال التابعين للبعثة في إسلام آباد وطهران.

73 - وستشمل ركيزة الشؤون الإنسانية والتنمية الكيانات التالية:

(أ) قسم التنسيق بين المانحين: سيقوم هذا القسم بتيسير إجراء حوار منظم بشأن السياسات بين السلطات بحكم الأمر الواقع وأصحاب المصلحة الأفغان الآخرين، والمنطقة، والمجتمع الدولي عموماً؛ وتشجيع اتباع مسار نحو استدامة الاستثمارات الاجتماعية؛ ودعم النظم المجتمعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وسيعمل القسم عن كثب مع خلية تحليل الاقتصاد السياسي داخل دائرة الشؤون السياسية؛

(ب) مكتب المنسق المقيم: سيعمل رئيس ركيزة الشؤون الإنسانية والتنمية أيضاً كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية. وسيساعد المكتب في مهام التنسيق التي يضطلع بها المنسق المقيم وسيعزز التعاون والتكامل بين الأنشطة في جميع أنحاء البلد؛

(ج) وحدة إدارة المخاطر: ستقوم هذه الوحدة برصد المساعدات التي تنسقها الأمم المتحدة والمقدمة إلى أفغانستان لتقليل خطر تحويل المساعدات وتقديم فوائد عرضياً للأفراد والكيانات المستهدفين بعقوبات الأمم المتحدة؛

(د) دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام: سيقدم هذا العنصر تقييمات لتهديدات الذخائر المتفجرة وأثرها على المدنيين إلى قيادة البعثة، وسيؤدي المشورة وينسق تدابير التخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة دعماً للمبادرات الإنسانية والإنمائية، وسيدعم التنسيق في مجال أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

74 - ويوصى بالإبقاء على المكاتب الميدانية الإقليمية الستة الحالية (التي تغطي عدة ولايات) والمكاتب الميدانية الخمسة الحالية على مستوى الولايات، من أجل تمكين الوصول إلى جميع أنحاء البلد، ودعم تنفيذ الولاية، وتقديم تقارير إلى مقر البعثة، رهناً بالظروف الأمنية.

75 - وستواصل البعثة أيضاً الاحتفاظ بمكنتي الاتصال التابعين لها في إسلام آباد وطهران من أجل تيسير جهود التعاون الإقليمي.

76 - وأحث أعضاء مجلس الأمن على إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيتي بإنشاء وجود سياسي خلف في أفغانستان لمدة سنة واحدة. ونظراً للطبيعة المتغيرة للحالة، قد يلزم تعديل ولاية البعثة وهيكلها في ذلك الوقت.

77 - وأعرب عن تقديري العميق لجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، تحت قيادة ممثلي الخاصة، ديثرا لاينز، والمنظمات غير الحكومية الشريكة على تفانيهم وخدمتهم المستمرين في ظل ظروف بالغة الصعوبة.